معهد الأمن القومي الإسرائيلي: تغيير النظام في إيران والحملة الشاملة ضده

في ظل ضعف إيران: كيف يمكن لتورط إسرائيل المحتمل في تحدي النظام الإيراني أن يتوافق مع أهدافها الشاملة في حملة شاملة ضد طهران؟

عادت مسألة تغيير النظام في إيران مؤخراً إلى جدول الأعمال في ظل ضعفه في أعقاب الهجوم الإسرائيلي، والأضرار الجسيمة التي لحقت بالمحور الموالي لإيران، والتي بلغت ذروتها حتى الآن بانهيار نظام الأسد، وانتخابات الرئاسة. وصول دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة. يقال في هذه المقالة أنه في ضوء القرار الاستراتيجي الذي اتخذته إسرائيل لتشجيع تغيير النظام في إيران (بغض النظر عن جدوى مثل هذا التغيير أو البديل المحتمل للنظام الحالي)، فإن وسائل وأساليب العمل مصممة لتحقيق ذلك. ويجب فحص هذا الهدف على أساس معيارين رئيسيين. أولاً، هل ستؤدي هذه الإجراءات (التي لن يتم تفصيلها في المقال) إلى تغيير ميزان القوى بين النظام الإيراني ومعارضيه لصالحهم. ثانياً، ما إذا كانت الوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف إسرائيل الشاملة في الحملة الشاملة والحيوية ضد إيران، وفي المقام الأول احتواء البرنامج النووي، قد تساهم في تحقيق هدف تغيير النظام أو تعيقه. وفي الوقت نفسه، ما إذا كانت الإجراءات التي يُقال إنها تشجع على تغيير النظام قد تساهم في تحقيق الأهداف الفائقة الإضافية أو تعيقها. إن الهدف ليس تبني نهج سلبي أو دفاعي في مواجهة إيران، بل إجراء دراسة نقدية ورصينة لمسارات العمل المحتملة مع اتخاذ اختيار مستنير للتدابير ومسارات العمل التي تنطوي على إمكانات أكبر للنجاح إلى جانب مخاطر أقل. وفي كل الأحوال، يتعين علينا أن نتجنب تعليق آمال زائفة على تغيير النظام في إيران باعتباره الحل النهائي لكل التهديدات التي تواجهها، وعلى رأسها استمرارها في التحول إلى سلاح نووي .

أثارت سلسلة من العمليات التي جرت مؤخراً مسألة تغيير النظام في إيران مرة أخرى. ضعف إيران إثر الهجوم الإسرائيلي الذي تعرضت له في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2024، والذي ألحق أضرارا كبيرة بمنظومتها الدفاعية الجوية وقدراتها على إنتاج الصواريخ الباليستية، إلى جانب الأضرار الجسيمة التي لحقت بالمحور الموالي لإيران في المنطقة، ولا سيما المحور الإيراني. إن إضعاف حزب الله وانهيار نظام الأسد، عزز التقييم بين بعض العناصر في إسرائيل بأن الوقت قد حان للاستفادة من الضعف المتزايد للجمهورية الإسلامية من أجل تعزيز التغيير. ويواجه النظام الإسلامي تحديات داخلية حادة، على رأسها الأزمة الاقتصادية وأزمة الشرعية . علاوة على ذلك، فإن انتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة والعودة المتوقعة للإدارة الأمريكية الجديدة إلى سياسة الضغط الأقصى على إيران يخلقان أيضًا فرصة لإضعاف النظام في طهران. هذا، رغم أن بريان هوك، الذي كان مسؤولاً عن الملف الإيراني في إدارة ترامب السابقة، صرح مؤخراً بأن إدارة ترامب لا تهدف إلى تغيير النظام في إيران بل إلى إضعافه. إن الانشغال المستمر بمسألة تغيير النظام في إيران يرتكز إلى حد كبير على تقييم مفاده أنه لا يوجد سبيل آخر لإحداث تغيير في السياسات الضارة للنظام الإيراني سوى استبداله، لأن النظام الحالي لن يتراجع عن سياسته ووجهات نظره الأيديولوجية، ولن تتخلى إيران عن عداءها لإسرائيل والولايات المتحدة وطموحاتها في تثبيت تواجدها في المنطقة والتزود بالسلاح النووي.

أفاد الصحفي عاموس هاريل مؤخراً أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بدأ في إطلاع الصحفيين على "نافذة الفرص الذهبية" التي تم إنشاؤها الآن "للتعامل" مع القضية النووية الإيرانية وربما حتى الإطاحة بالنظام في طهران .نقلت الصحفية شيريت أفيتال كوهين عن مصادر في إسرائيل تقديراتها أن حاشية الرئيس المنتخب

ترامب تعد خططاً للإطاحة بالنظام الإيراني. أرسل عضو الكنيست أميت هاليفي من حزب الليكود، وعضو لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست، رسالة ليلة الهجوم الإسرائيلي على إيران، مفادها أن أهداف الحملة يجب أن تكون واضحة - "الإطاحة بنظام آية الله الصغير في إيران". لبنان والنظام الكبير في إيران. وقد سُمعت مؤخرًا دعوات لتشجيع تغيير النظام في إيران خارج النظام السياسي أيضًا .وجادل جاكوب ناجل ومارك دوبوفيتز بأن إسرائيل لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي وتكتفي بهدف ردع إيران، بل تذهب في الهجوم وبحسبهم فإن إسرائيل تواجه فرصة للقيام بذلك بفضل صعود إدارة داعمة لها في واشنطن (المجموعات العرقية العلمانية المعارضة لنظام آية الله).

الغرض الرئيسي من هذا المقال هو اقتراح مبادئ توجيهية لمناقشة مسألة تغيير النظام في إيران. لن يعرض بالتفصيل مجموعة متنوعة من الوسائل والأساليب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعلوماتية والأمنية والاستخباراتية وغيرها من وسائل وأساليب العمل المتاحة لإسرائيل والمجتمع الدولي لتعزيز تغيير النظام في إيران، ولكن سيتم اقتراح المبادئ الأساسية، من خلال الوسائل. ومن الصحيح فحص وسائل وأساليب العمل هذه كجزء من حملة إسرائيلية شاملة ضد إيران.

هل من الممكن وهل يجب علينا إسقاط النظام في إيران؟

على خلفية النقاش حول مسألة تغيير النظام في إيران هناك قضيتان مركزيتان: ما هي فرص تغيير النظام من خلال التدخل الأجنبي من الخارج، وهل البديل للنظام القائم أفضل من الوضع الحالي. في كتابه " خسارة اللعبة الطويلة: الوعد الكاذب بتغيير النظام في الشرق الأوسط "، أشار الدبلوماسي والباحث في العلاقات الدولية، فيليب جوردون، باستفاضة إلى فرص ومخاطر التدخل الأميركي في تعزيز تغيير الأنظمة في الشرق الأوسط. الحجة الرئيسية لجوردون، الذي يشغل منصب مستشار الأمن القومي لنائبة رئيس الولايات المتحدة، كامالا هاريس، هي أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة ستكون في وضع أفضل إذا حكمت العديد من دول المنطقة من قبل قادة وأنظمة مختلفة، إلا أن السؤال ليس ما إذا كان ينبغي لها أن تسعى إلى إحداث تغييرات في هذا الاتجاه، بل ما إذا كانت التدابير النشطة، التي تهدف إلى تقويض الأنظمة القائمة أو الإطاحة بها، قد تعزز المصالح الأمريكية في المنطقة أو تضر بها. توصل جوردون، الذي فحص العشرات من حالات التدخلات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط منذ الخمسينيات فصاعدًا، إلى استنتاج مفاده أن الولايات المتحدة فشلت في تحقيق النتائج المرجوة في الغالبية المطلقة من الحالات التي شجعت فيها تغيير النظام. ووفقا له، تثبت التجربة التاريخية أن العوامل المحلية فقط هي القادرة على إحداث تغيير فعال للنظام، في حين يميل التدخل الأجنبي غالباً إلى تحقيق نتائج غير مرغوب فيها.

ويشير جوردون أيضًا إلى الادعاء بأن سياسة الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان تجاه الاتحاد السوفييتي في الثمانينيات أدت إلى سقوطه، وبالتالي يجب أن تكون بمثابة نموذج للاستراتيجية المرغوبة ضد إيران. ووفقاً له، لعبت المواجهة الأيديولوجية والعقوبات والتعزيزات العسكرية من قبل الولايات المتحدة دوراً في احتواء الاتحاد السوفيتي وانهياره النهائي، لكن تغيير النظام لم يكن أبداً هدفاً في الاستراتيجية الأمريكية تجاه موسكو. لقد أدرك جميع القادة الأمريكيين منذ الحرب العالمية الثانية ضرورة الاعتراف بوجود النظام السوفييتي واحتواء الاتحاد السوفييتي من خلال الحفاظ على قدرة عسكرية كبيرة، وإقامة تحالفات قوية في أوروبا وآسيا، وإظهار تفوق النظام الرأسمالي والديمقراطي والانتظار بصبر حتى تدرك القيادة السوفييتية بنفسها أن نظامها فاشل ويحتاج إلى التغيير. ومن ثم، فإن انهيار الاتحاد السوفييتي لم يكن بسبب السياسة الأميركية التي سعت إلى تغيير النظام. علاوة على ذلك، على الرغم من أن الرئيس ريغان نفسه أدان بشدة

"إمبراطورية الشر" السوفييتية وعارض سياسة تصالحية تجاه موسكو، إلا أن سياسته عبرت في الواقع عن الحاجة إلى إدارة الصراع معها في المستقبل المنظور. ولم يسعى جاهداً إلى الإطاحة بالحكومة السوفييتية، بل أبدى استعداداً للحوار معها على الرغم من القمع الداخلي في الاتحاد السوفييتي وتوسع نفوذه في الخارج، بل إنه سعى إلى تحسين العلاقات معها بدءاً من أوائل عام 1983، حتى قبل تعيين ميخائيل جورباتشوف لقيادة البلاد لم يتغير موقفه تجاه موسكو وبعد إسقاط الطائرة الكورية الجنوبية من قبل الاتحاد السوفيتي في سبتمبر 1983. ويدعم ادعاءات جوردون أيضًا الباحثان سايمون مايلز وفرزان ثابت، اللذان رفضا الفرضية القائلة بأن السياسة الأمريكية القائمة فقط على الضغط هي التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي. ووفقًا لهما، زادت إدارة ريغان الضغط على الاتحاد السوفيتي ولكن في الوقت نفسه أبدت استعدادها للتحدث مع قادتها وتخفيف التوترات بين البلدين، فبالنسبة له، كان ممارسة الضغط مجرد عنصر واحد من عناصر السياسة الشاملة التي دمجت الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية.

كما أظهر الباحث في العلاقات الدولية بنيامين دينيسون أن معظم المحاولات الأمريكية لإحداث تغييرات ناجحة في الأنظمة حول العالم منذ نهاية الحرب الباردة قد باءت بالفشل. ووفقاً للبيانات المنشورة في صحيفة واشنطن بوست ، فإن 40 من أصل 66 عملية سرية بدأتها الولايات المتحدة لتغيير النظام بين عامي 1947 و1989، باءت بالفشل، في حين أدت 26 منها إلى إنشاء حكومة موالية لأمريكا. وفقًا لدينيسون، حتى في الحالات التي أدى فيها التدخل الأمريكي الأجنبي إلى تغيير النظام، أدى ذلك غالبًا إلى حروب أهلية، وتزايد المعارضة الداخلية للنظام الجديد التي ظهرت بفضل التدخل الأجنبي، واستمرار عدم الاستقرار. ووفقاً له، لا ينبغي النظر إلى تغيير النظام على أنه حل سهل وسريع لتغيير كبير مع الحد الأدنى من استثمار الموارد والجهود. على العكس من ذلك، غالباً ما تفشل جهود تغيير النظام في تحقيق الأهداف المرجوة، خاصة عندما لا تكون مصحوبة بعملية طويلة الأمد وكثيفة الموارد لبناء المؤسسات بعد الإطاحة بالنظام. وباستثناء حالات استثنائية للغاية، مثل ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإن عمليات تغيير الأنظمة من الخارج غالباً ما تؤدي إلى زيادة انعدام الأمن، وتقويض إمكانية تعزيز عمليات التحول الديمقراطي، وتؤدي في بعض الأحيان إلى عواقب إنسانية خطيرة. ولا بد من التأكيد على أن التجربة الأميركية في تغيير الأنظمة لا يمكن مقارنتها بالضرورة بإسرائيل التي لا تتمتع بقدرات ووسائل مماثلة لتلك التي تمتلكها الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، لدى إسرائيل نفسها تجربة إشكالية مع التدخلات الأجنبية بهدف تغيير النظام، سواء في حرب لبنان الأولى أو فيما يتعلق بالجهود الكبيرة للإطاحة بحكومة حماس في قطاع غزة خلال العام الماضي.

على أية حال، حتى الباحثين الذين يرفضون العمليات الرامية إلى تغيير النظام من الخارج لا يزعمون أنها محكوم عليها بالفشل دائماً، بل إنها لا تحقق النتائج المرجوة في معظم الحالات. ولذلك، يبرز سؤال آخر، وهو ما إذا كان تغيير النظام في إيران أمراً مرغوباً بالنسبة لإسرائيل، في ظل احتمال أن يكون البديل أسوأ. ومن الطبيعي أن نتائج التغيير السياسي لا يمكن التنبؤ بها. وكانت هذه هي الحال في مصر، على سبيل المثال، عندما استولى الإخوان المسلمون على السلطة بعد ثورة التحرير في عام 2011. وكان رئيس الوزراء نتنياهو نفسه مخطئاً في تقييماته عندما ادعى في خطاب ألقاه أمام الكونجرس الأميركي في سبتمبر/أيلول 2002، كجزء من حملته الانتخابية: وقال إن جهود إقناع الولايات المتحدة بخوض الحرب في العراق، أنه إذا تم القضاء على صدام حسين ونظامه فسيكون لذلك "آثار إيجابية هائلة على المنطقة". ويمكن القول، على سبيل المثال، إن انهيار النظام الإيراني الحالي يمكن أن يستخدمه الحرس الثوري للاستيلاء على مؤسسات الدولة وإقامة نظام عسكري. وفي كل الأحوال، فإن انهيار النظام لا يضمن قيام نظام ديمقراطي، لأنه ليس

هناك ما يضمن أن القوى الديمقراطية (سواء داخل إيران أو في صفوف المعارضة الإيرانية في المنفى) لديها القدرة والوسائل لإقامة نظام ديمقراطي.

ومع ذلك، فإن النظام العسكري الذي يقوده الحرس الثوري ليس بالضرورة أسوأ بالنسبة لإسرائيل من النظام الثيوقراطي بقيادة علي خامنئي. فمن ناحية، يمكن أن يكون الحكم العسكري للحرس الثوري أكثر استبدادية وعدوانية وتطرفاً مقارنة بالنظام الحالي. إن العديد من قدامى المحاربين في الحرس الثوري، وأغلبهم من بين خريجي الحرب الإيرانية العراقية الذين لم يتلقوا أي تعليم أو تأثير غربي تقريباً، ينتمون إلى المعسكر المحافظ الراديكالي في إيران . وفي مجال السياسة الخارجية، غالباً ما يتبنون نهجاً متشدداً وقومياً ومتحدياً تجاه الغرب، استناداً إلى رؤية عالمية ترى أن الغرب يمر بعملية تراجع، وأن إيران يجب أن تتبنى سياسة عدوانية في سعيها لتحقيق أهداف إقليمية. النفوذ وحتى القوة الدولية. وقد يؤثر هذا الموقف على سياسة إيران تجاه القضايا الخارجية الرئيسية، بما في ذلك البرنامج النووي وطموحات إيران في المنطقة وتوجهها تجاه الولايات المتحدة وحلفائها في العالم العربي وتجاه إسرائيل.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول بأن الحرس الثوري قد يكون أكثر التزاماً بمصالحه التنظيمية أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية والمثل الثورية. علاوة على ذلك، فإن الحرس الثوري، الذي لا يتكون من قطعة واحدة، قد يكون أكثر عرضة لصراعات السلطة والصراعات الداخلية مقارنة بالنظام الحالي، الذي غالباً ما يتمتع بدرجة كبيرة نسبياً من التماسك الداخلي .كشفت دراسة الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية في الثمانينيات أن الأنظمة التي تسيطر عليها القوات المسلحة تميل إلى أن تكون أقل استقرارًا مقارنة بالأنظمة الاستبدادية الأخرى. وهم أقل مناعة ضد الأزمات الاقتصادية، لأن قادتهم مؤهلون لتحقيق الأهداف العسكرية وليس لديهم مهارات إدارية مدنية كبيرة، وهم أكثر عرضة للانقسامات بين الضباط، خاصة في حالات الأزمات. وتدفعهم نقاط الضعف هذه في بعض الأحيان إلى الموافقة على نقل منظم للسلطة إلى مؤسسات ديمقراطية مدنية، أو أن عدم كفاءتهم الحكومية يؤدي إلى تقوية المعارضة الشعبية، التي تنجح في نهاية المطاف في إحداث التغيير السياسي. على أية حال، حتى لو لم يكن من الممكن ضمان أن الحكومة المقبلة في إيران ستكون أفضل مقارنة بالنظام الحالي، فإن هذا لا يلغي الحاجة إلى فحص متعمق لمسألة تغيير النظام باعتباره احتمالا. بل إنه حل أفضل في ضوء سلسلة التهديدات التي يشكلها النظام الإسلامي على إسرائيل والمنطقة والمجتمع الدولي.

المبادئ التوجيهية لمناقشة مسألة تغيير النظام في إيران

بالنظر إلى القرار الاستراتيجي الذي اتخذته إسرائيل لتعزيز تغيير النظام في إيران (سواء من خلال التحركات العسكرية و/أو العلنية أو الوسائل الناعمة و/أو السرية)، فإن وسائل وأساليب العمل المصممة لتحقيق هذا الهدف يجب أن يتم فحصها على أساس من معيارين رئيسيين. أولاً، هل هناك سبل لتغيير ميزان القوى بين النظام الإيراني ومعارضيه لصالحهم؟ ثانياً، ما إذا كانت الوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف إسرائيل الشاملة في الحملة الشاملة والحيوية ضد إيران، والتي تتمثل في المقام الأول في منع البرنامج النووي الإيراني أو على الأقل تأخيره، وإضعاف المحور الموالي لإيران في المنطقة وكبح الحشد العسكري الإيراني، قد تؤدي إلى تعزيز هذا الإدراك. بهدف تغيير النظام أو بالأحرى تأخيره. وفي الوقت نفسه، ما إذا كانت التدابير المستخدمة لتعزيز هدف تغيير النظام قد تعزز تحقيق الأهداف الكبرى الأخرى تجاه إيران أو تعيقها. ونظراً للتناقض بين الترويج لهدف تغيير النظام وتعزيز الأهداف الشاملة الأخرى لإسرائيل، فسوف يكون مطلوباً في بعض الحالات تحديد الأولويات بينهما.

تغيير ميزان القوى بين النظام ومعارضيه

تشكل العمليات الاجتماعية العميقة والضغوط المتزايدة من الداخل والخارج تحديًا كبيرًا للنظام الإيراني، الأمر الذي قد يعرض مكانته وحتى استقراره للخطر مع مرور الوقت. لكن ميزان القوى بين النظام والحركة الاحتجاجية ما زال يميل لصالح النظام. ورغم الصعوبات، لا يزال النظام يحتفظ ببعض نقاط القوة التي تسمح له بالتغلب على التحديات في الوقت الحالي. أولاً، تستخدم وسائل كبيرة وفعالة للقمع العنيف. ثانياً، لا يزال يحظى بدعم كبير بين الأجهزة الأمنية وإنفاذ القانون، وعلى رأسها الحرس الثوري الموالين له والمعتمدين عليه. وقد تحدث نقطة تحول إذا أصبح من الواضح أن بعض القوى الأمنية ترفض المشاركة في القمع. كما أن النخبة السياسية الحاكمة في هذه المرحلة تتمكن من الحفاظ على تماسكها الداخلي رغم الخلافات السياسية. وخلافاً لنخبة الشاه، التي حافظت على علاقات وثيقة مع الغرب وكان بوسعها أن تجد ملاذاً سياسياً واقتصادياً خارج إيران، فإن النخبة الحاكمة في الجمهورية الإسلامية ليس لديها أي وسيلة أخرى سوى القتال من أجل السلطة. ثالثاً، لا يزال النظام يتمتع بدعم نشط أو متسامح من مختلف الفئات الاجتماعية، بعضها موالٍ له لأسباب أيديولوجية والبعض الآخر يعتمد عليه اقتصادياً.

إلى جانب نقاط القوة التي يتمتع بها النظام، هناك عدد من نقاط الضعف الرئيسية الواضحة في النشاط الاحتجاجي. أولاً، لم تتمكن بعد من تعبئة كتلة حرجة من المتظاهرين. وحتى في ذروة موجة الاحتجاجات في 2022-2023، شارك فيها مئات الآلاف من الأشخاص على الأكثر (مقارنة بملايين الأشخاص الذين شاركوا في الثورة الإسلامية عام 1979). علاوة على ذلك، تظل معظم الاحتجاجات محلية. لا توجد قيادة على المستوى الوطني، وفي معظم الحالات لم يكن هناك تنسيق أو حتى تعاون بين مختلف القطاعات التي شاركت في الاحتجاج. على الرغم من انضمام ممثلي العمال من حين لآخر، بما في ذلك عمال المقاولات في صناعة النفط أو التجار في البازار، إلى الحركة الاحتجاجية، فمن الواضح أنه من الصعب التنسيق بين مراكز الاحتجاج المختلفة في جميع أنحاء البلاد وإغلاق القطاعات الاقتصادية الأساسية. مثل صناعة النفط، كما حدث خلال الثورة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تشكيل ائتلاف اجتماعي وطني، وهو شرط ضروري لتعزيز التغييرات السياسية في إيران.

إن تغيير النظام في إيران لن يكون ممكناً إلا من خلال تغيير توازن القوى بين أولئك الذين يناضلون من أجل إحداث تغيير ثوري في الوضع السياسي الراهن وأولئك الذين يسعون إلى الحفاظ عليه بأي ثمن. وقد تؤدي هذه العملية إلى تآكل النظام تدريجياً حتى انهياره، بعد أن تفقد الدوائر المحيطة به الثقة بحيويته وقدرته على استخدام وسائل القمع المتاحة له للحفاظ على بقائه مع مرور الوقت. قد يكون تغيير ميزان القوى ممكناً من خلال تقويض تماسك آليات النظام والنخبة الأمنية العسكرية التي تدعمه، أو من خلال التمكين الكمي (عدد المتظاهرين) والنوعي (تشكيل تحالف واسع ومتعدد القطاعات) للسلطة. ولذلك، فإن أي مسار عمل يهدف إلى تعزيز هدف تغيير النظام يجب أن يتم فحصه على أساس تقييم رصين فيما يتعلق بكيفية تقوية أو إضعاف أولئك الذين يريدون التغيير وأولئك الذين يعارضونه.

ولتوضيح الأمور سنطرح مثالين: دعم الأقليات العرقية واللغوية، وتزويد معارضي النظام بالسلاح. ليس هناك شك في أن الأقليات العرقية تشكل تحديًا للجمهورية الإسلامية، ويرجع ذلك أساسًا إلى ادعاءاتها بالتمييز المتعمد والحرمان من قبل الحكومة المركزية. وتظل القضية العرقية في إيران حساسة منذ سنوات وتؤدي في بعض الأحيان إلى تأجيج الاحتجاجات وحتى المواجهات العنيفة. في المناطق التي يعيش فيها أفراد الأقليات. بل إن هناك صراعًا عنيفًا يندلع بالتناوب بين السلطات الإيرانية والمنظمات الانفصالية السرية في

مقاطعات خوزستان وبلوشستان وكردستان. ولذلك، فإن دعم هذه الأقليات قد يضعف النظام ويجبره على التعامل مع انعدام الأمن المتزايد في المناطق الطرفية التي تسكنها الأقليات بشكل رئيسي. ومع ذلك، على الرغم من الاختلافات العميقة بين المجموعات العرقية المختلفة، ظلت إيران موجودة ككيان سياسي وثقافي منفصل لعدة قرون. كل هذا، على عكس الدول القومية في الشرق الأوسط العربي، التي تم تشكيل حدودها بشكل رئيسي بعد الحرب العالمية الأولى من قبل القوى الغربية. كما أن الفرق الكبير بين التطور التاريخي للأقليات العرقية وانتمائهم الديني (السنة والشيعة) ودرجة اندماجهم في المجتمع الإيراني يقلل بشكل كبير من تهديد الأقليات للتماسك الوطني في إيران. حتى أن أعضاء الأقليات شغلوا العديد من المناصب الرفيعة على مر السنين، بما في ذلك المرشد الأعلى خامنئي (نصف أذربيجاني من جهة والده)، والرئيس بازخيان (نصف أذربيجاني ونصف كردي)، ورئيس الوزراء السابق وزعيم المعارضة الإصلاحية ميريغوري. حسين موسوي (أذربيجان) وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي سابقاً علي شمخاني (عربي). علاوة على ذلك، هناك خوف دائم لدى الجمهور الإيراني، وخاصة بين أعضاء الأغلبية الفارسية المهيمنة، من الإضرار بالتماسك الإقليمي لإيران وتفتيتها. ولذلك، فإن أي محاولة خارجية لتشجيع الانفصال العرقي داخل إيران غالبًا ما يُنظر إليها على أنها ضارة وتستخدمها السلطات أحيانًا لحشد السكان حول العلم.

كما أن إمداد معارضي النظام بالسلاح قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها. ولا يزال هناك خوف لدى بعض أفراد الشعب الإيراني من حدوث تغيير ثوري يؤدي إلى فوضى سياسية. وهذا النوع من الفوضى قد تستغله عناصر متطرفة في الحرس الثوري والنظام السياسي أو عناصر أجنبية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لتفرض على إيران نظاماً سياسياً بديلاً لا يتوافق بالضرورة مع رغبات المواطنين. وقد عززت تجربة أحداث الربيع العربي الشعور بأن الاستقرار والتغيير التدريجي أفضل في بعض الأحيان من الاضطرابات السياسية التي لا تعرف نتائجها مسبقا. وبرز الخوف من الانزلاق إلى العنف والفوضى خلال موجة الاحتجاج أواخر عام 2017 - أوائل عام 2018، عندما اعترض العديد من المواطنين على حالات تم فيها تخريب الممتلكات العامة واستخدام العنف. ثم انطلقت حملة شبكية على شبكات التواصل الاجتماعي تحت شعار " :إيران ليست سوريا" ، حذر فيها المحتجون من تصعيد الوضع إلى حد الحرب الأهلية. وقد أدى سقوط النظام في سوريا إلى إعادة النظر في هذا المفهوم. بعد انهيار نظام الأسد، تناول الناشط الحقوقي والصحفي الإيراني مهدي محموديان الخوف السائد بين منتقدي النظام في إيران من تغيير ثوري قد يؤدي إلى فوضى سياسية. وفي مقال رأي نشره عقب انهيار نظام الأسد، كتب محموديان أن الأحداث في سوريا أثبتت أن الخوف من "تفتيت" إيران وانزلاقها إلى حرب أهلية وانقسام في سيناريو تغيير النظام أمر مبالغ فيه. ووفقا له، فإن إطالة أمد الحرب الأهلية في سوريا وتدهور البلاد إلى واقع فوضوي ناجم عن التدخل الأجنبي في سوريا ومعارضة الأسد المستمرة للإصلاحات الأساسية والانتقال المنظم للسلطة. ولذلك لا داعي للخوف من تغيير النظام في إيران أو تحوله إلى سوريا، لأن الخوف من انهيار النظام لا يؤدي إلا إلى تفاقم الوضع.

ومع ذلك، يمكن الافتراض أن الخوف بين الجمهور الإيراني من زعزعة استقرار البلاد الذي سيؤدي إلى الفوضى لا يزال قائما. إلى حد كبير، فإن مفتاح التغيير السياسي في إيران يكمن في تعبئة " الأغلبية الصامتة " في المجتمع الإيراني، الذين ليسوا راضين عن سلوك السلطات ويتعاطفون مع مطالب الشباب بالتغيير، لكنهم في الوقت نفسه يرفضون ذلك. من دعوات الدوائر المتطرفة، وخاصة خارج إيران، لإسقاط النظام بالوسائل العنيفة. بعد احتجاجات 2022، ادعى عالم الاجتماع والصحفي الإيراني حميد رضا جلائي بور أن محاولة تحويل الاحتجاجات من حركة مدنية إلى حركة لتغيير النظام بتشجيع وسائل الإعلام خارج إيران باءت بالفشل، لأن الكثير من السكان رفض الانضمام إلى حركة ثورية عنيفة. ووفقا له، فإن جزءاً

كبيراً من الجمهور غير راض عن الدولة، ولكنه في الوقت نفسه معادي للمعارضة الراديكالية التي تتكون من منظمات ملكية أو إرهابية متمركزة في الخارج.

علاوة على ذلك، فإن تفاقم التحدي الأمني الذي يواجهه النظام قد يؤدي في الواقع إلى زيادة جهود القمع السياسي والمدني من جانب السلطات الإيرانية. وفي الوقت الذي تتفاقم فيه الضغوط على إيران وتتسع الفجوة بين السلطات وعامة الناس، وخاصة جيل الشباب، فقد ظهر في السنوات الأخيرة اتجاه متزايد نحو استبداد النظام، خاصة منذ أن تولى المحافظون السلطة. السيطرة على جميع مراكز السلطة المركزية في البلاد بعد انتخاب الرئيس السابق إبراهيم رئيسي في يونيو 2021. وفي غياب حلول للمشاكل الأساسية التي تواجه الجمهورية الإسلامية، كثف النظام إجراءات القمع السياسي والمدني في إطار جهوده لتحييد المخاطر المحتملة على استقراره. ورغم أن هذه الإجراءات قد تؤدي مع مرور الوقت إلى تفاقم الفجوة بين النظام والمواطنين وتعزيز نزعات التطرف بين الجمهور، إلا أنها تساعد السلطات على التعامل مع التحديات الداخلية، على الأقل على المدى القصير.

تغيير النظام والحملة الشاملة ضد إيران

استقرار إيران على شفا القوة النووية العسكرية، وتعزيز أنظمة الأسلحة المتطورة، بما في ذلك الصواريخ بعيدة المدى والطائرات بدون طيار، وانتشارها في المنطقة ودعمها المستمر للمنظمات الإرهابية، وعلى رأسها حزب الله في لبنان والمنظمات الإسلامية الفلسطينية - حتى بعد الأضرار الجسيمة التي لحقت بهم خلال الحرب في العام الماضي - كل هذا يشكل تهديداً استراتيجياً على الأمن القومي الإسرائيلي، ولا يزال هذا التهديد يثير نقاشاً واسعاً حول الاستراتيجية الإسرائيلية ضد إيران ودراسة ما إذا كانت الأدوات المستخدمة في الحملة الشاملة ضد الجمهورية الإسلامية، وخاصة ضد البرنامج النووي، تتفق مع هدف تغيير النظام في إيران.

وفي هذا السياق، سيتم الاستشهاد بثلاثة أمثلة: العواقب المحتملة لهجوم عسكري على إيران، وزيادة الضغط الاقتصادي على إيران، وتفاقم عدم الاستقرار في إيران .يجادل البعض، ومن بينهم منتقدو النظام القاسيون، بأن الهجوم الإسرائيلي على إيران (فقط ضد المنشآت النووية وإلى حد أكبر ضد البنى التحتية الوطنية الأساسية) يمكن أن يؤدي إلى تعبئة الجمهور الإيراني حول العلم وتعزيز التماسك الداخلي للنظام. ومن الممكن التشكيك في هذا الادعاء في ظل التآكل المستمر لثقة الجمهور الإيراني بمؤسسات الدولة وأساس شرعية النظام، الأمر الذي يثير الشكوك حول قدرة النظام على حشد الجمهور إلى جانبه، تماماً كما فعل في السابق بدرجة معينة من النجاح في أوقات الطوارئ وفي مواجهة الأزمات الوطنية، بما في ذلك التهديدات الخارجية. ومع ذلك، إذا كان التقييم بشأن التعبئة العامة حول النظام في أعقاب هجوم إسرائيلي كبير على إيران صحيحاً بالفعل، فيجب على المرء أن يتساءل عما إذا كانت هذه الخطوة، التي قد تكون ضرورية في ظروف معينة في المستقبل، لا تعزز تماسك النظام، وبالتالي إضعاف فرص الإطاحة به. ومن الممكن التقدير أنه نظراً للقرار الإيراني بالمضي قدماً في إنتاج الأسلحة النووية، فإن إسرائيل تفضل منع تنفيذ هذا القرار حتى على حساب تأجيل الإطاحة بالنظام، على الأقل في المدى القصير. ومن ثم فإن تحقيق هدف منع التسلح النووي الإيراني لا يتزامن بالضرورة مع الجهود الرامية إلى تشجيع تغيير النظام.

إن زيادة الضغوط الاقتصادية على إيران من خلال العقوبات هي مثال آخر على الفجوة المحتملة بين تحقيق هدف تغيير النظام والسعي إلى تأخير البرنامج النووي. من الصعب التقليل من أهمية العقوبات الاقتصادية على إيران. ولعبت العقوبات دوراً مركزياً في قرار إيران العودة إلى طاولة المفاوضات عام 2012، على

الرغم من موافقة إدارة باراك أوباما على الاعتراف لأول مرة بحق إيران في تخصيب اليورانيوم والتقدم النووي الكبير الذي حققته إيران حتى عام 2012، وهو ما سمح لها كما ساهم تجميد جزء من أنشطتها النووية بشكل مؤقت، دون الاستسلام، في اتخاذ هذا القرار بشأن طموحاتها النووية الاستراتيجية. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل العواقب الإشكالية للعقوبات على احتمال تغيير النظام في إيران بسبب مسؤوليتها إلى حد كبير عن توسيع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وعن التراجع في عمليات إرساء الديمقراطية السياسية والاقتصادية والإصلاح الاقتصادي والتحرر، وتعزيز القوى المحافظة والرجعية.

وهكذا، على سبيل المثال، كشفت دراسة أجراها اثنان من كبار الاقتصاديين ونُشرت في يوليو/تموز 2024، أن الطبقة الوسطى الإيرانية تقلصت بين عامي 2012 و2019 بنسبة حادة بلغت 88% تحت تأثير العقوبات الغربية. إن التآكل المستمر للطبقة الوسطى، التي تعتبر العمود الفقري لحركات التغيير السياسي والاجتماعي في إيران، له عواقب سلبية على آفاق التغيير السياسي. وأجبر تفاقم الأزمة الاقتصادية المواطنين، بما في ذلك الطبقة الوسطى، على التركيز على النضال اليومي من أجل البقاء، ومنعهم من التحول إلى النضال من أجل الحرية .وأشار الاقتصادي الإيراني موسى آهاني نجاد إلى ما تبقى من الطبقة الوسطى الحضرية خارج بعض موجات الاحتجاج في العقد الماضي، وادعى أن تحسن الوضع الاقتصادي في التسعينيات سمح للطبقة الوسطى برفع مطالب سياسية، وتفاقم الأزمة الاقتصادية أجبرهم على التركيز على تحسين وضعهم الاقتصادي.

كما أن للأزمة الاقتصادية المتفاقمة في إيران، والتي تنبع جزئياً على الأقل من عواقب العقوبات، عواقب سلبية على قدرة العمال في البلاد على الانضمام إلى الإضرابات الطويلة خلال فترات اندلاع موجات الاحتجاج. في خضم احتجاجات 2022 في إيران، أرجع الباحثان اسفنديار باتمانغليدج وزيب كلب رفض العديد من العمال والعاملات الانضمام إلى حركة الاحتجاج وتنظيم إضرابات فعالة، كما كان الحال في الثورة الإسلامية، إلى الصعوبات الاقتصادية التي يواجهونها كأحد الأسباب. لا يستطيع معظم العمال تحمل تكاليف الإضراب مع تأخير رواتبهم أو ما هو أسوأ من ذلك - فصلهم، لأنه في غياب مدخرات كبيرة، فإنهم يعتمدون بشكل كامل على رواتبهم في معيشتهم. علاوة على ذلك، أشار الباحثان إلى أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران تحد من قدرة الإيرانيين الذين يعيشون خارج البلاد على إرسال الأموال إلى أفراد أسرهم وزملائهم في إيران من خلال التحويلات المصرفية، مما سيتيح لهم مصدر دخل بديل - حتى لو مؤقت. قد يكون الحل الجزئي المحتمل لمشكلة العمال هو إنشاء صندوق إضراب ممول من الخارج، والذي سيسمح للمضربين بكسب لقمة العيش أثناء اندلاع الاحتجاجات والإضرابات.

وفي الوقت نفسه، ساهمت العقوبات الاقتصادية في تعزيز المشاركة الاقتصادية للحرس الثوري. في حين أتاح رفع العقوبات الاقتصادية بعد توقيع الاتفاق النووي صيف 2015 فرصة للشركات الأجنبية لدخول الاقتصاد الإيراني، وهو ما كان من الممكن أن يعرض المصالح الاقتصادية للحرس الثوري للخطر وربما يزيد أيضاً من انكشاف النظام الإيراني علنًا أمام التأثيرات الغربية، فإن تجديدها بعد انسحاب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي أحبط إلى حد كبير نوايا الرئيس السابق روحاني لتقليل مشاركتهم الاقتصادية. وقد أدى هذا الاتجاه إلى تعزيز موقف الحرس الثوري، الذي ازدادت قوته بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة، وشجع عملية عسكرة الدولة الإيرانية. ومن الواضح إذن أن العقوبات الاقتصادية قد تكون في بعض الأحيان وسيلة فعالة في الحملة الرامية إلى زيادة الضغط على النظام لإجباره على الموافقة على تنازلات في الملف النووي.

لكن هذا الإجراء قد يؤخر فرصة إحداث تغييرات سياسية في إيران، والتي تعتمد إلى حد كبير على قدرة الطبقة الوسطى على التغلب على نقاط ضعفها وانضمامها إلى القوى الاجتماعية الأخرى، مثل الطبقة العاملة.

مثال آخر على التناقض المحتمل بين تحقيق هدف منع التسلح النووي الإيراني وتحقيق هدف تغيير النظام يمكن العثور عليه في العواقب المحتملة لزعزعة استقرار إيران على قرار النظام فيما يتعلق بمستقبل البرنامج النووي. إن الرغبة في ضمان مقاومة النظام للتهديدات من الداخل والخارج هي الهدف الأساسي للجمهورية الإسلامية وشكل مركزي لمفهومها الأمني. وقد صرح المرشد الإيراني علي خامنئي في مناسبات عديدة أن أعداء إيران، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، يسعون إلى إسقاط النظام من خلال دعم خصومه في الداخل ومنافسيه الإقليميين، فضلاً عن ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية. ويتأثر تصورها للأمن إلى حد كبير بهذا التصور للتهديد، وهي تسعى إلى التأكد من عدم تطور أي تهديد كبير لحدودها وتماسكها الإقليمي وسيادتها وأمنها القومي. وكجزء من هذا المفهوم، فإن الحد الأدنى من القدرة النووية العسكرية، من وجهة نظر خامنئي، يشكل "شهادة تأمين" ضرورية لبقاء النظام. وسبق أن استشهد خامنئي بموافقة الزعيم الليبي السابق معمر القذافي على الانسحاب من البرنامج النووي لبلاده عام 2003 - وهو ما لم يمنع في النهاية الإطاحة به بمساعدة الدول الغربية - كدليل على استقامة مسار إيران ورفضها الخضوع للضغوط والمطالب الغربية. ولذلك يمكن القول إن الشعور المتزايد بعدم الأمان من جانب النظام الإيراني فيما يتعلق باستقراره وبقائه في ظل سيناريو الاحتجاجات واسعة النطاق - وحتى أكثر من ذلك بمشاركة أجنبية - قد يزيد من تعزيز الأصوات المتزايدة في إيران التي تطالب بوقف إطلاق النار. وإعادة النظر في الاستراتيجية النووية، وعدم الرضا عن وضع دولة العتبة النووية ومناقشة إمكانية اختراق الأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه أن يوفر لإيران "شهادة التأمين" النهائية للناجين.

ملخص

على مر السنين، سمعت تقييمات في إسرائيل والغرب تنذر بانهيار وشيك للنظام الإيراني. وقد زادت هذه التقديرات في السنوات الأخيرة في ظل الضغوط المتزايدة على الجمهورية الإسلامية وتزايد مظاهر الاحتجاج الشعبي أكثر من ذي قبل. كما أعلنت جماعات المعارضة في المنفى النهاية الوشيكة للنظام الإيراني. إن الإطاحة بالنظام الإسلامي هدف نبيل، ليس فقط لدولة إسرائيل والمنطقة والغرب، ولكن بشكل رئيسي للمواطنين الإيرانيين أنفسهم. إلا أن الأمر يعتمد بشكل أساسي على عوامل خارجة عن سيطرة إسرائيل وعلى محفز لا يمكن معرفة متى سيحدث وما إذا كان سيحدث.

إن تفاقم التحدي الداخلي الذي يواجهه النظام الإيراني قد يفتح فرصاً جديدة للغرب، بما في ذلك إسرائيل، لتعزيز التغيير السياسي في إيران. وفي عام 2009، امتنعت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس أوباما عن تقديم الدعم العملي للاحتجاجات، من بين أمور أخرى، خوفًا من وسم المعارضة الإصلاحية بأنها متعاونة مع الولايات المتحدة. على أية حال، من المشكوك فيه أن يؤدي مثل هذا التدخل الأميركي إلى نتائج مختلفة، نظرا إلى أن الحركة الاحتجاجية وقادتها لم تكن تهدف آنذاك إلى تغيير سياسي ثوري شامل. وهذا على النقيض من موجات الاحتجاج في السنوات الأخيرة، والتي تسعى إلى حد كبير إلى تقويض النظام السياسي القائم. لكن من المشكوك فيه أن يكون هناك تدخل غربي فاعل في الوقت الحاضر لتقديم مساهمة حاسمة في تغيير ميزان القوى لصالح معارضي النظام. ويبدو أن فرص حدوث تغيير سياسي شامل في إيران تعتمد بشكل أساسي على التطورات في إيران نفسها. وعلى أقصى تقدير، يمكن للغرب أن يواصل جهوده لتعزيز المبادرات التي من شأنها أن توفر للمواطنين الإيرانيين حرية الاتصال وتدفق المعلومات، والتعبير عن الدعم الشعبي

للمتظاهرين، الأمر الذي قد يوفر لهم قوة دافعة لمواصلة نضالهم، والاستعداد بطرق مختلفة. وتأمين الوسائل لليوم الذي سيخرج فيه ملايين المواطنين الإيرانيين إلى الشوارع وسيكونون بحاجة إلى كل مساعدة ممكنة.

ومن المهم التأكيد على أنه لا توجد نية لتبني نهج سلبي أو دفاعي يكتفي بردع إيران ويتجنب الإجراءات الاستباقية المصممة لزعزعة استقرار النظام الإيراني بمرور الوقت. يتعين على إسرائيل صياغة استراتيجية حديثة ضد إيران في ضوء الواقع الإقليمي المتغير وفي الوقت نفسه الاستفادة القصوى من الفرص الجديدة التي نشأت في الأشهر الأخيرة. ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجية سلسلة من التدابير المتنوعة: السرية والعلنية، بهدف تأخير وتقويض وكبح قدرة إيران على تشكيل سلسلة من التهديدات لأمن إسرائيل القومي. ومع ذلك، من الأفضل لإسرائيل أن تدرس بشكل نقدي مسارات العمل المحتملة وأن تتبنى تلك التي لديها إمكانات أكبر للنجاح ومخاطر أقل. بالإضافة إلى ذلك، يجب على إسرائيل تحديد الأولويات بين الأهداف المختلفة ضمن الحملة الشاملة ضد إيران للتأكد من أن الوسائل التي تختار استخدامها تخدم أهدافها الشاملة، حتى لو كانت أقل طموحًا من هدف الإطاحة بالنظام. وفي كل الأحوال، يتعين على المرء أن يتجنب تعليق آمال زائفة على تغيير النظام في إيران. وحتى لو فشلت إسرائيل حتى الآن في تقديم استجابة مرضية لبعض التهديدات التي تفرضها إيران، وعلى رأسها سعيها المستمر والمتسارع إلى التسلح النووي، فلا ينبغي لنا أن ننظر إلى تغيير النظام باعتباره الحل النهائي لهذه التهديدات.